

الإصلاح الاقتصادي أداة للتنمية ومواجهة التحديات الراهنة في العراق

الاستاذ المساعد الدكتور عدنان مناتي صالح
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص

منذ خمسينات القرن الماضي تحقق للاقتصاد العراقي تطور نسبي في فترات معينة مثلما تحقق إخفاق نسبي في فترات أخرى , وكان التعثر والمشكلات مصاحبة لحركة هذا الاقتصاد بخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي بسبب السياسات الاقتصادية والبيئة الخارجية (الإقليمية والدولية). ومنذ الاحتلال في عام 2003 أصبح الاقتصاد العراقي ذو بنية مدمرة , ويعاني من مشكلات خطيرة بخاصة تدهور القطاع الزراعي والصناعة التحويلية, فتعمقت سمة الاقتصاد أحادي الجانب واتسع حجم المشكلات فيه كالبطالة وهدر الموارد , وشهدت موازنته العامة عجزاً كبيراً , واستشرى الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة , وبرزت ظاهرة غسل الأموال . ومنذ احتلال (داعش) لمدن وأراضي عراقية في منتصف عام 2014 برزت مشكلات خطيرة جديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني . وعلى أساس ما تقدم أصبحت سياسة الإصلاح الاقتصادي ضرورة وطنية وحاجة أساسية لا بد منها بخاصة وان الإنفاق الحربي يتزايد مع استمرار المواجهة العسكرية ضد (داعش) , لهذا أصبح من الضرورة بمكان تركيز هذه السياسة على تفعيل دور قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة , وإعادة تأهيل البنية التحتية, وتحقيق التنمية البشرية , والربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الوطني , وإصلاح السياسات النقدية والمالية والضريبية , وربط السياحة بالتنمية, وتفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر , ودعم الأسواق المالية , فضلاً عن سياسة مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة .

Abstract

The Iraqi economy was and still a volatile economies (evolution and failure), that in fifties of the last century , there was a development relative in Iraqi economy followed by relative failure . The problems associated with the activity of the Iraqi economy (especially in the eighties of the last century) because of wrong economic policies and external factors (regional and international factors).Iraqi economics was collapse coincided with the entry of the occupation forces in 2003 and became suffering from serious problems especially in the deterioration of agriculture and manufacturing . After ISIS entry to Iraq and occupation many cities in middle of 2014, new and problems have emerged in economic, social and security areas, and economic reform became a national goal for all community categories to face the problems and achieved the economic development.

المقدمة

يعد النشاط الاقتصادي شرياناً أساسياً في الحياة البشرية ولمختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية, بوصفه حاجة ضرورية لا غنى عنها للإنسان والمجتمع وقاعدة أساسية للقدرة الاستراتيجية للدولة , وذلك في ظروف السلم وفي الظروف غير العادية كالأزمات والحروب , حيث للعامل الاقتصادي دوراً مؤثراً في تقرير نتائج تنمية الحياة مثلما له دوراً أساسياً في تقرير نتائج الصراع المسلح.

وان تجارب الدول في هذا المضمار أوضحت إن لكل دولة استراتيجية اقتصادية خاصة بها تستند إلى حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ونوعيتها وإلى مستوى التحديات والمشكلات التي تواجهها , إن كانت اقتصادية أو غير اقتصادية . وقد كان وما زال الإصلاح الاقتصادي أداة لتعديل المسار الاقتصادي لمختلف الدول ومنها العراق الذي

عانى اقتصاده بخاصة منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي من مشكلات وتحديات وسياسات أضعفت القدرة الاقتصادية للدولة وأضعفت المستوى المعيشي للإنسان وأهدرت موارد البلاد البشرية والمادية والمالية . ومن ثم في مرحلة ما بعد الاحتلال عام 2003 الذي أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية الأساسية للبلاد وتعميق تردي الواقع الاقتصادي وتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وشهدت المرحلة الراهنة التي يعيشها الاقتصاد العراقي ظهور تحديات جديدة خطيرة تواجه الإنسان والمجتمع والدولة بخاصة (الإرهاب) وفي طبيعته (تنظيم داعش) الذي فرض واقعاً اقتصادياً ومالياً ونفطياً جديداً , فضلاً عن تحدي (انخفاض أسعار النفط).

وعلى أساس هذا الواقع والتحديات الراهنة أصبح الشروع بالإصلاح الاقتصادي ضرورة وطنية وحاجة أساسية لاستمرار الحياة الاقتصادية وتنميتها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الدور الذي يلعبه الإصلاح الاقتصادي كأداة للتنمية و مواجهة المشكلات الاقتصادية والتحديات التي تواجه البلاد بخاصة في المرحلة الراهنة , ومن ثم في بناء قدرة اقتصادية متينة ومتنوعة بوصفها شريان أساسي لحياة الإنسان والمجتمع والدولة.

مشكلة البحث

وجود واقع اقتصادي متردي أخذت تعصف به المشكلات والتحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالرغم من وجود غنى في الموارد الاقتصادية ملائمة لحجم سكانه , وبذلك أصبح هذا الواقع يشكل تحدياً خطيراً للحياة الإنسانية في البلاد.

هدف البحث

تعديل الواقع التنموي الاقتصادي في البلاد وإيجاد الحلول للمشكلات والتحديات الاقتصادية من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة تتمثل في صياغة سياسات اقتصادية تؤدي إلى لجم تردي هذا الواقع ومن ثم تنمية الاقتصاد وتحديثه .

فرضية البحث

إن الإصلاح الاقتصادي كفيل بتعديل المسار التنموي الاقتصادي المتردي , ومواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية بخاصة في المرحلة الراهنة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي الذي يتلائم مع طبيعة هذا البحث في دراسة وتحليل الواقع الاقتصادي العراقي وسياسات الإصلاح الاقتصادي للنهوض به وتنميته. وسيتضمن البحث ثلاثة مباحث هي :

الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه ومستلزماته.

الثاني: مشكلات الواقع التنموي الاقتصادي والتحديات الراهنة.

الثالث: استراتيجية الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه ومستلزماته

ظهرت حركات الإصلاح الاقتصادي من منظور تاريخي نتيجة صراع أيديولوجي وسياسي عبرت عن نفسها في تغيرات اقتصادية على مستوى النظرية والتطبيق. واستحوذت قضايا الإصلاح الاقتصادي اهتمام صناع القرار والباحثين في مختلف النظم الاقتصادية السياسية، واختلفت سياسات هذا الإصلاح بين الدول على وفق الواقع الاقتصادي وخصائصه وموارده فضلاً عن دور البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) الداعمة أو المعيقة. وسينال هذا المبحث ثلاثة موضوعات أولها مفهوم الإصلاح الاقتصادي، وثانيها أهدافه، وثالثها مستلزماته.

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

تمثل منظومة الاقتصاد جزء من المنظومة الاستراتيجية العامة للدولة، فهذه الأخيرة هي التي تحدد ملامح وسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي تكون أكثر شمولية من التصحيح الاقتصادي الذي يعني بتعديل مسار أحد أنشطة الاقتصاد، مثلاً العجز في ميزان المدفوعات أو في الميزان التجاري أو في الموازنة العامة، ولذلك فالإصلاح الاقتصادي هو عملية ديناميكية تؤثر في ميادين الحياة الأخرى السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، مثلما تؤثر تلك الميادين في النشاط الاقتصادي، ويمتاز بالمحافظة على ما هو جوهري في النظام السياسي وليس تغيير النظام السياسي. ولهذا لا يقصد بالإصلاح الاقتصادي التغيير الجذري في منظومة الاقتصاد السياسي كتغيير الاقتصاد المركزي الشديد إلى نظام اقتصاد السوق، وإنما تغيير في السياسات والإجراءات والوسائل ونظام الأولويات، وبذلك يكون هذا الإصلاح أقرب للتغيير منه للتصحيح. وبذلك فالإصلاح الاقتصادي ليس إصلاح للبنية الاقتصادية فحسب، وإنما استخدام رشيد وعقلاني وكفوء للموارد الاقتصادية المتاحة (البشرية والمادية والمالية)، ويتم باستخدام توليفة من السياسات المالية والنقدية والصناعية والزراعية والتجارية⁽¹⁾، التي تلائم الواقع الاقتصادي وتعالج مشكلاته القائمة وتتجعب في مواجهة تحدياته. وهذا يعني إن هذا الإصلاح هو تعديل الاختلال في أسس الاقتصاد الكلي وإعادتها للتوازن، وتحسين أسلوب تحشيد الموارد الاقتصادية وتخصيصها بما يضمن تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية⁽²⁾، للإنسان والمجتمع والدولة، وبذلك فهو أسلوب للتنمية الاقتصادية المستدامة لا يعني بالأمدين القصير والمتوسط وإنما يهتم بالأمد الطويل. وتختلف سياسة الإصلاح الاقتصادي من بلد لآخر في ضوء الواقع الاقتصادي للبلد والمشاكل والتحديات التي

تواجهه فضلاً عن موارده وقدراته الاقتصادية، وإن نجاح هذه السياسة يستند إلى تضافر مجهود الحكومة والشعب، بمعنى الاعتماد على الذات⁽³⁾، وذلك قبل الاعتماد على دعم البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية)، وتجارب العديد من الدول بخاصة دول جنوب شرق آسيا كالصين وسنغافورة وماليزيا شاهد على هذا الاعتماد الذاتي. وعادة يعبر عن الإصلاح الاقتصادي، باستراتيجية اقتصادية خاصة بتعديل اختلال الهيكل الاقتصادي للبلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ويتجسد جوهر هذه الاستراتيجية بالسياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى الآتي:

أ.زيادة الناتج المحلي الإجمالي بعد وقف الهدر في الموارد الاقتصادية وتوجيهها على وفق نظام أولويات يحقق الكفاءة والفاعلية الاقتصادية.

ب.توفير العملات الأجنبية الصعبة للبلاد.

ت.معالجة البطالة، وذلك بتوفير فرص العمل للقوى العاملة العاطلة⁽⁴⁾.

2. أهداف الإصلاح الاقتصادي:

من تجارب الدول النامية والتي يعد العراق واحداً منها، إن حركة النشاط الاقتصادي بوصفه شرياناً أساسياً للحياة يؤثر ويتأثر بحركة ميادين الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، لهذا فإن أهداف الإصلاح الاقتصادي تكون أوسع نطاقاً وأشمل أبعاداً من الإصلاحات في الميادين الأخرى، بخاصة فهو يتمثل بإحداث تغييرات اقتصادية منظمة⁽⁵⁾، تقوم بها الحكومة مرتبطة ومتفاعلة بحركة الميادين الأخرى.

ويمكن ذكر أبرز الأهداف الاقتصادية بالآتي:

أ..معالجة الاختلال في الاقتصاد وإيجاد الحلول لمشكلات البلاد الاقتصادية كالعجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وتقادم معدلات البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية وتخلف النظام الضريبي⁽⁶⁾.

ب.زيادة معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ثم معدلات الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة دخل الفرد والمجتمع، وهذا يقود إلى تطور القدرة الاقتصادية للدولة.

ت.تعديل البنية الاقتصادية للبلاد بما يجعله اقتصاداً (صناعياً زراعياً) متطوراً يخدم التجارة الخارجية بما يقلل من حجم الاستيراد ويرفع حجم الصادرات، والذي يؤدي إلى تزايد حجم العملات الأجنبية الصعبة.

ث.رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة بخاصة من خلال منع الهدر في الموارد الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيا الملائمة للبلاد الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي.

ج. تنمية البنية التحتية للاقتصاد بخاصة الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي وقطاعات الطرق والمواصلات والنقل والخزن.

ح. تحسين المستوى الاستهلاكي للفرد بخاصة من خلال توفير السلع والخدمات التي تشبع حاجاته الأساسية.

خ..مكافحة الفساد الإداري والمالي بوصفه المشكلة الخطيرة التي تعيق التنمية وتعمق المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والذي تعاني منه العديد من الدول.

وعلى مستوى الأهداف الاجتماعية، فأبرزها الآتي:

آ.ضمان مصالح الشعب بخاصة فئاته الفقيرة وبما يحقق العدالة، ومعالجة البطالة والفقر بوصفها مشكلات خطيرة تقود إلى مشكلات اجتماعية وسياسية وأمنية.

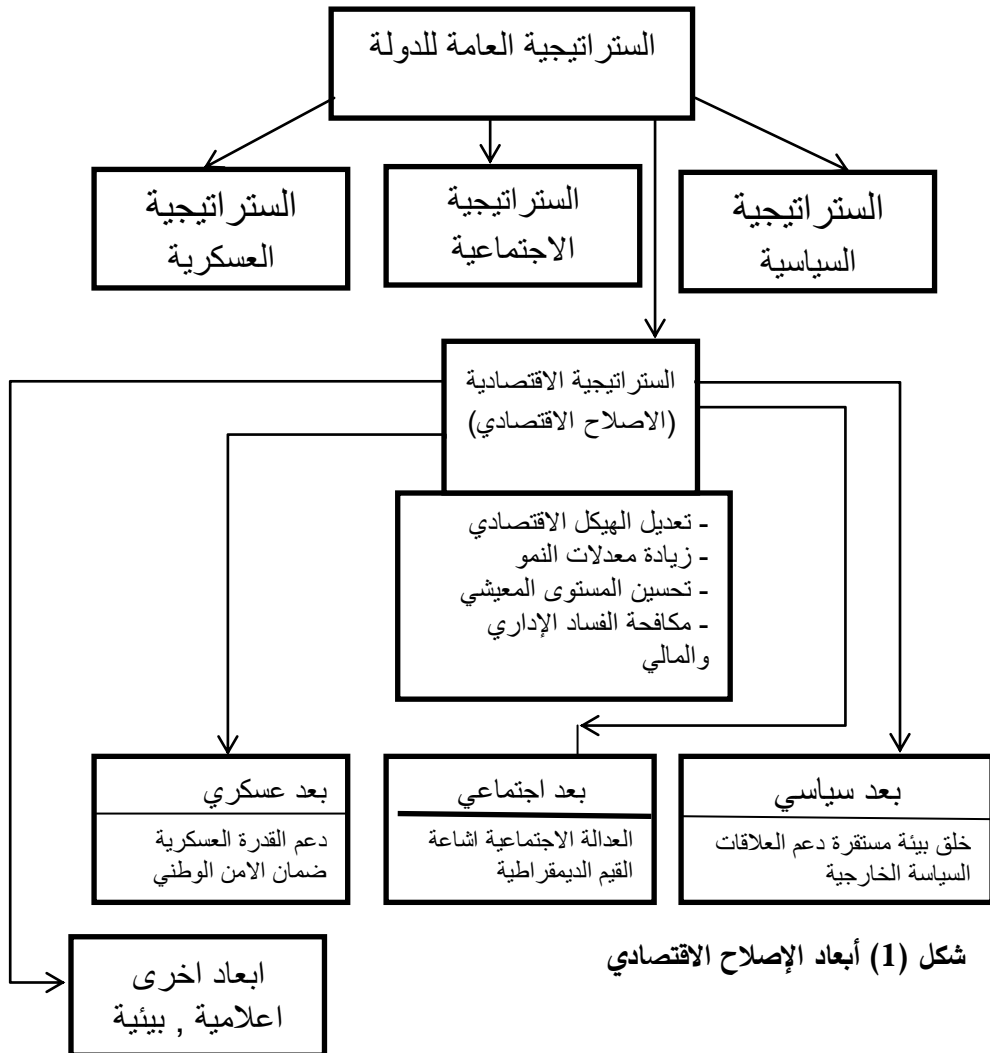
ب. تأمين الرعاية الصحية والوقائية وتطور التعليم بمختلف مراحله وتدريب العاملين , والذي من شأنه يؤدي إلى تمكين الأفراد اقتصادياً وزيادة إنتاجيتهم⁽⁷⁾. وتأمين السكن اللائق للأفراد بالسعر المناسب والذي ينعكس ايجابياً على إنتاجيتهم.

ت. إشاعة القيم الديمقراطية في المجتمع .

وعلى مستوى الأهداف العسكرية والأمنية , فالإصلاح الاقتصادي يؤدي إلى تمتين القدرة الاقتصادية للبلاد بوصفها الدعامة الأساسية للقدرة العسكرية والأمنية , وبالتالي فهو يساعد في ضمان الأمن الوطني .

وعلى مستوى الأهداف السياسية, فالإصلاح الاقتصادي وآلياته تشجع أجواء الديمقراطية والشفافية وتقود إلى خلق بيئة سياسية مستقرة.

وعلى أساس ما تقدم فان الإصلاح الاقتصادي يشكل الأساس المادي لميادين الحياة كافة, بمعنى له أبعاد تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية, وهي متشابكة وكل جانب منها يؤثر في الجوانب الأخرى , كما يتضح ذلك في الشكل الآتي:



شكل (1) أبعاد الإصلاح الاقتصادي

3. مستلزمات الإصلاح الاقتصادي:

يتركز جوهر الإصلاح الاقتصادي في تعديل البنية الاقتصادية بخاصة بتغيير الأهمية النسبية لفروع الاقتصاد في تكوينها للناتج المحلي الإجمالي بما يجعل الاقتصاد متين ومتنوع , فضلاً عن كون هذا الإصلاح داعم لقدرات الدولة الأخرى في الظروف غير العادية كالأزمات والحروب . ولذلك يمكن معرفة أبرز مستلزمات هذا الإصلاح بالآتي:

أ. قيام الحكومة بإعداد خطط زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلية⁽⁸⁾, قد تمتد لأجل طويل , بخاصة حينما يكون الاختلال في البنية الاقتصادية كبيراً , وهذا يعني لابد من وجود خطط قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد ضمن الخطة الاستراتيجية طويلة الأمد, ولهذا لا إصلاح اقتصادي بدون تخطيط .

ب. قيام الحكومة بإشاعة الوعي الثقافي لسياسة الإصلاح الاقتصادي بين المواطنين والمؤسسات, لأن مهمات نجاح هذه السياسة لا يقع على عاتق الحكومة فحسب وإنما الشعب , بخاصة في لجم القيم والسياسات الضارة للإنسان والمجتمع والدولة وإشاعة قيم وسياسات جديدة داعمة للتنمية والتحديث.

ت. قيام الحكومة بالتركيز على آليات وإجراءات الشفافية والمساءلة والمحاسبة , وهنا لابد من قيام السلطة القضائية و هيئات الرقابة ومنظمات المجتمع المدني بدورها الفاعل في دعم إجراءات الحكومة.

ث. اعتماد نظام أولويات في تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة بما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الأمثل والرشد والكفاءة لتلك الموارد.

ج. الترابط بين التنمية والأمن الوطني , لأن لا استثمار (محلي وأجنبي) بدون أمن يحميه , ولا أمن وطني متين بدون قدرة اقتصادية متينة .

ح. التركيز على تجميع رأس المال بوصفه أداة للاستثمار , بخاصة للبلاد التي تعاني من نقص المدخرات الوطنية.

خ. اعتماد التقدم التكنولوجي بوصفه أداة لتنمية الموارد البشرية وزيادتها وتطوير الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية.

د. إطلاق شعارات لمرحلة الإصلاح الاقتصادي منها:

-- لا إصلاح اقتصادي بدون تخطيط.

-- وقف هدر الموارد الاقتصادية يزد الإنتاجية.

-- الشخص المناسب في المكان المناسب.

-- دعم الإنتاج ضرورة وطنية.

-- الاستثمار المحلي والأجنبي أداة للتنمية .

-- المحافظة على الزمن دعم للتنمية.

-- الفساد الإداري والمالي خيانة للوطن والشعب.

المبحث الثاني: مشكلات الواقع التنموي الاقتصادي والتحديات الراهنة

من الصعوبة بمكان الشروع في الإصلاح الاقتصادي في البلاد دون معرفة مشكلات الواقع والتحديات التي تواجهه . ولهذا فإن لكل اقتصاد مشكلات وتحديات داخلية مثلما هنالك تحديات خارجية , وبالرغم من الترابط بين المشكلات والتحديات إلا أنه يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية , ومن ثم يتم صياغة استراتيجية الإصلاح التي تعبر عنها السياسات الاقتصادية التي سيتضمنها المبحث الثالث.

وقبل تناول المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة ونقصد به ما بعد الاحتلال منذ عام 2003, لابد من الرجوع إلى مرحلة ما قبل عام 2003 بشيء من الملامح الأساسية لتلك المرحلة التي كان لها الأثر الكبير في المشكلات والتحديات الراهنة.

1. مرحلة ما قبل عام 2003:

يملك العراق قاعدة موارد اقتصادية غنية لا يزال جزء كبير منه غير مستغل, بخاصة إن حجم سكانه يتناسب مع حجم هذه الموارد , فهو يمتلك أرضاً صالحة للزراعة تقدر بأكثر من (48) مليون دونم مع وفرة نسبية في المياه , إلا إن مساحات واسعة منها لم تستغل , كما تحوي أرضه ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم يقدر المكتشف منه قرابة (113) مليار برميل مع وفرة في معادن أخرى كالغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات , وهذا يعني إن هذه الموارد تشكل مدخلات أساسية لقاعدة زراعية صناعية متطورة, ولكن تنمية الاقتصاد لا تستند إلى قاعدة الموارد فحسب وإنما إلى سياسات اقتصادية عقلانية وسليمة وكفوءة وإلى إطار سياسي داخلي ملائم وإلى بيئة خارجية (إقليمية ودولية) متعاونة⁽⁹⁾.

ويبدو إن تلك العوامل الثلاثة الأخيرة ومنذ منتصف القرن الماضي لم تكن متوافرة بالمستوى الذي يجعل من الموارد الاقتصادية المتاحة قاعدة لتنمية اقتصادية جدية. مع ذلك تحقق للاقتصاد العراقي تطور نسبي في فترات معينة مثلما تحقق إخفاق نسبي في فترات أخرى , وكان التعثر والمشكلات مصاحب لحركة هذا الاقتصاد. فيلاحظ خلال السنوات (1953, 1969, 1980) من خلال الجدول (1) الآتي الذي يبين الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي , إن هذا الناتج يسيطر عليه قطاع استخراج النفط الخام , وانخفاض واضح في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة , وهذا ما يؤشر الخلل الكبير في بنية الاقتصاد في تلك الفترة التي يمكن أن يقال عنها إنها فترة (اقتصاد السلم).

جدول (1) الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1980, 1969, 1953)

القطاع	1953 (%)	1969 (%)	1980 (%)
الزراعة والغابات والصيد	22.1	19.1	5.7
التعدين والمقالع	40.1	32.6	64.2
الصناعات التحويلية	6.1	9.1	4.6
قطاعات أخرى	31.7	39.2	25.5
المجموع	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط - المعهد القومي للتخطيط , الاقتصاد العراقي - السمات والتطور , آب 1984, ص 20

وكان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1953-1969) بالأسعار الثابتة قرابة (4,6%) ، ويتضح إن هذا المعدل عالي ومقبول ، ولكنه يعكس نمو قطاع استخراج النفط الخام الذي هو مرتبط بمتغيرات اقتصادية وسياسية خارجية أكثر من العوامل الاقتصادية الداخلية ، ولا يعكس دور القطاعات السلعية الأساسية كالزراعة والصناعة التحويلية . ثم بلغ هذا المعدل خلال خطة التنمية الانفجارية للمدة (1976-1980) بالأسعار الثابتة قرابة (2,7%)⁽¹⁰⁾، وكان يتوقع أن يكون العراق خلال تلك المدة بمستوى الدول النامية عالية الدخل، ولكن السياسات الاقتصادية والبيئة السياسية الخارجية أنتجت طريقاً مغايراً وهو اقتصاد المشاكل والأزمات، وفشل العراق في أن يجعل من قاعدة موارده الاقتصادية الغنية قاعدة لبلد متطور اقتصادياً.

ومن ثم جاءت مرحلة (1980-2003) التي شهدت (حروباً وحصاراً) قادت إلى الآتي:

أ. تدهور القدرة الاقتصادية وتدمير جزء منها⁽¹¹⁾.

ب. تراجع عملية التنمية وتوقف معظم عملياتها.

ت. تدهور خطير في سعر صرف الدينار العراقي.

ث. اعتماد سياسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد) الذي أدى إلى تعاضد الكتلة النقدية والذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم.

ج. عجز مزمن في الموازنة العامة.

ح . تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة.

خ. تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي وصلت في عام 2003 إلى قرابة (125) مليار دولار.

د. بروز مظاهر للفساد الإداري والمالي.

ذ. تلوث البيئة (التربة ، المياه ، الهواء)⁽¹²⁾.

فكان الهيكل الاقتصادي للبلاد قد شابه التشوه والضعف كسيادة قطاع استخراج النفط وتراجع الزراعة والصناعة التحويلية.

وتجدر الإشارة إلى انه بالرغم من تلك المشكلات والتحديات فان هنالك سياسات وإجراءات إصلاحية اقتصادية لمواجهة آثار (الحروب والحصار) اتخذت في تسعينات القرن الماضي منها سياسة الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص وسياسة الانفتاح وتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية في عام 1992 فضلاً عن نظام البطاقة التموينية.

2. مرحلة ما بعد الاحتلال 2003:

في عام 2003 دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة شهدت تدمير معظم بنيته الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، وبالوقت نفسه أصدرت سلطة الاحتلال الأمريكي قوانين وتدابير لتحويل الاقتصاد من صيغته المركزية إلى نظام اقتصاد السوق بالرغم من كونه لا يمتلك مقومات هذا النظام بخاصة (الوفرة في الإنتاج). ثم جاءت عقود تراخيص النفط والغاز مع عدد من الشركات الغربية، ودعوة الاستثمارات الأجنبية للعمل في العراق، وقوانين الملكية ، وإلغاء الضرائب الكمركية وفتح الحدود أمام انسياب مختلف السلع والخدمات للبلد ، وإغراق السوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة ، وغيرها من القوانين.. كلها قادت إلى تفاقم المشكلات والأزمات الاقتصادية ، فأدت إلى الآتي:

آ. تعميق التدهور للقدرة الاقتصادية بعد تدمير معظم بنيتها.

ب. توقف عملية التنمية الاقتصادية.

ت. هدر الموارد الاقتصادية وضياح الموارد المالية من العملات الأجنبية الصعبة، التي كانت بوابتها إختفاء مليارات الدولارات في فترة وجود الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)⁽¹³⁾.

ث. نقشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة.

وهكذا إزدادت وتعمقت مشكلات وأزمات الاقتصاد العراقي بالرغم من تزايد إيرادات النفط الخام من العملات الأجنبية الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط . وأصبح العراق اقتصادياً ومالياً محكوماً بمتغيرات خارجية (سياسية واقتصادية). ومع تقادم الزمن بعد عام 2003 أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً مدمراً ويعاني من مشكلات خطيرة بخاصة تدهور القطاع الزراعي والصناعة التحويلية⁽¹⁴⁾، وتعمق الاختلال الهيكلي في هذا الاقتصاد والعجز في الموازنة العامة

وتفاقمت معدلات البطالة واتسعت مساحة الفقر بين سكانه ، وزادت معدلات التفاوت في سلم الرواتب لموظفي الدولة ، وشلت الصناعة والزراعة واستشرى الفساد الإداري والمالي وظاهرة غسل الأموال ، حتى أصبح يمكن أن يقال عنه (اقتصاد أزمة) الذي لا حل له إلا بإصلاح اقتصادي يؤدي إلى تغيير بنيته من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع.

ويوضح الجدول (2) الآتي هذا الاختلال في البنية الاقتصادية من خلال معرفة نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (2) الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2014)

السنوات	حجم الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(مليار دينار)	النفط الخام %	الزراعة والغابات والصيد %	الصناعة التحويلية %	اخرى %
2006	95587,945	55,4	5.8	1.5	37.3
2007	111455,813	53,2	4.9	1.6	40.3
2008	157026,061	55,7	3.8	1.7	38.8
2009	130642,187	43,3	5.2	2.6	48.9
2010	167093,204	44,0	5.0	2.2	48.8
2011	223677,005	51,8	4.4	2.1	41.7
2012	251667,000	51,1	4.0	2.1	42.8
2013	271100,000	46,3	4.2	2.2	47.3
2014	260600,000	46,4	4.1	2.9	46.6

المصدر: - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة

- حسب النسب من قبل الباحث على أساس حجم الناتج في كل قطاع.

ويلاحظ من خلال الجدول (2) ما يأتي:

آ. إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي إتسمت بالتذبذب ويعود ذلك إلى تذبذب سعر برميل النفط الخام , ففي عام 2003 كان هذا السعر قرابة (102) دولار أصبح في عام 2014 قرابة (95) دولار , وفي أواخر العام الحالي قرابة (45) دولار.

ب. إن الأهمية النسبية لقيمة النفط الخام جعلت أن تكون نسبة إيرادات النفط إلى الإيرادات الكلية هي الأعظم بحيث تصل إلى قرابة (95%), وسبب ذلك يعود إلى ضعف مساهمة القطاعات السلعية كالصناعة التحويلية والزراعة في هذه الإيرادات, ولذلك فإن إنخفاض سعر النفط يؤثر سلباً في الموازنة العامة.

وقد شهد العراق انعطافة خطيرة منذ منتصف عام 2014 بعد احتلال (داعش) لمدينة الموصل ومدن وأراضي أخرى, والذي شكل تحدياً خطيراً ليس للقدرة الاقتصادية والمالية فحسب, وإنما لمختلف ميادين الحياة بخاصة في تزايد الإنفاق الحربي وتأمين مستلزمات المجهود الحربي , وبروز ظاهرة النازحين في بعض المدن , وقد ترافق مع ذلك انخفاض إيرادات النفط من العملات الأجنبية الصعبة الذي أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة.

إن, العراق بحاجة إلى إستراتيجية اقتصادية وعسكرية وسياسية مغايرة لما قبل احتلال (داعش) لجزء من مدن وأراضي البلاد, بمعنى إن الإصلاح الاقتصادي أصبح يشكل ضرورة وطنية وحاجة أساسية لابد منها, بخاصة وإن الإنفاق الحربي يتزايد مع إستمرار المواجهة العسكرية ضد (داعش) لأسباب عديدة أبرزها الآتي :

آ .سير العمليات الحربية وإستخدام الأسلحة والمعدات والأعتدة.

ب. مسؤولية الحكومة بتقديم المال إلى المصابين وتعويض عائلات الشهداء.

ت. تعويض مالي للنازحين وما أصاب ممتلكاتهم ودورهم من تدمير.

ث. مصاحبة فترة المواجهة العسكرية ارتفاع مستوى الأسعار, والأثر السلبي على قيمة العملة الوطنية. وعلى أساس ما تقدم فالعراق بحاجة إلى سياسات اقتصادية داعمة للقدرة القتالية وبالوقت نفسه تمتن الاقتصاد وتخلصه من المشكلات التي يعاني منها والتي أهمها الآتي:

آ. تباطؤ نسب النمو الاقتصادي في القطاعات السلعية بخاصة الصناعة التحويلية والزراعة , وحتى إذا ما نظرنا إلى معدل النمو الاقتصادي العالي الذي بلغ خلال المدة (2006- 2012) قرابة (17%) فهذا المعدل لا يعبر عن تنمية اقتصادية جدية وإنما ناتج عن تزايد مبيعات النفط الخام .

ب. الاختلال في بنية الاقتصاد العراقي الذي يمثل اقتصاداً ريعياً.

ت. ضعف قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة سواء بنسبة العاملين فيهما ونسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي , ومشكلات الاستثمار والإنتاج والتسويق .

ث. الخلل في بنية القطاع الاقتصادي العام.

ج. ظاهرة عجز الموازنة العامة , وفشلها في تنويع الهيكل الاقتصادي للبلاد.

ح. ضعف البنية التحتية للاقتصاد كالكهرباء ومياه الشرب و الصرف الصحي والنقل والمواصلات والخزن والإسكان.

خ. تردي خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وسوء التغذية.

- د. ضعف المستوى التكنولوجي خاصة في التعامل مع التكنولوجيا المستوردة.
- ذ. إستفحال ظاهرة البطالة (الظاهرة والمقنعة) بوصفها مشكلة اقتصادية واجتماعية وأمنية تشكل عبئاً على الاقتصاد.
- ر. إستفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة خاصة الرشوة والاختلاس من المال العام والتزيف والتزوير في الوثائق الرسمية، والذي يشكل ظاهرة خطيرة ليس على الحياة الاقتصادية فحسب وإنما ميادين الحياة الأخرى⁽¹⁵⁾. وبروز ظاهرة غسل الأموال الذي له آثار سلبية خطيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁶⁾.
- ز. ضعف الجهاز الضريبي القادر على تحصيل الضرائب بالنسب والمقادير الحقيقية أو تنمية موارد جديدة⁽¹⁷⁾.
- س. ضعف دور القطاع المالي والمصرفي في تنشيط الاستثمار والإنتاج.
- ص. ضعف كفاءة أجهزة الرقابة في مؤسسات الدولة.
- ض. تزايد الإنفاق الاستهلاكي البذخي في مؤسسات الدولة.
- ط. خضوع تعيين القيادات الإدارية في مؤسسات الدولة وقطاعها العام إلى الاعتبارات السياسية والمحاصصة، وضعف عملية مسائلتها ومحاسبتها عند إخفاقها في العمل، حتى أصبح هذا القطاع مصدراً إضافياً لأثراء قلة طفيلية من الوسطاء والسماسرة والمديرين وليس قاعدة للتنمية.
- ظ. الاستخدام غير السليم للموارد الاقتصادية خاصة إتجاهات التنمية والتي أدت إلى ضياع أموالاً طائلة.
- ع. الاتجاه نحو سيادة نظام اقتصاد السوق (غير المنضبط) والذي له مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية على البلاد، والذي يؤدي إلى تركيز الثروة بيد قلة من الشعب ويقود إلى سوء توزيع الثروات⁽¹⁸⁾.
- غ. فقدان النظام المؤسسي في منشآت الدولة.

المبحث الثالث: إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي

تعد الاستراتيجية الاقتصادية أحد عناصر الاستراتيجية العامة للدولة تؤثر وتتأثر بالاستراتيجيات الأخرى كالسياسية والاجتماعية والعسكرية، وتشكل العنصر المادي للاستراتيجية العامة. سواء في حالة السلم أو في الظروف غير العادية⁽¹⁹⁾.

وعلى أساس ما جاء به المبحث الثاني من دراسة للواقع الاقتصادي في العراق والتحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، يمكن صياغة السياسات الاقتصادية للمرحلة الراهنة التي تجسد استراتيجية الإصلاح الاقتصادي.

وتعني الاستراتيجية الاقتصادية بعملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لخدمة الأهداف العليا للدولة في الظروف العادية وغير العادية، ففي حالة السلم يتم تحشيد هذه الموارد لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال حجم التخصيصات الاستثمارية، بمعنى استخدام هذه الموارد بأفضل علاقة بين الاستهلاك وتراكم رأس المال لصالح التراكم، أما في الظروف غير العادية ومنها حالة الحرب يتم دعم إمكانات المجهود الحربي بواسطة زيادة القدرة الاقتصادية وتطويرها، بمعنى استخدام هذه الموارد بأفضل علاقة ما بين الإنفاق الاستهلاكي وتراكم رأس المال لصالح الإنفاق الحربي.

وعادة لا يمكن أن تسير الحياة الاقتصادية لأي بلد يعيش ظروف استثنائية كالحرب بشكل اعتيادي من دون المساس بهذه الحياة نسبياً⁽²⁰⁾, أي لابد من اعتماد وسائل للإصلاح الاقتصادي ملائمة للظروف التي تمر بها البلاد في سبيل تحقيق أهداف الإصلاح المنشود . ومن أبرز آليات هذا الإصلاح الآتي:

أ.ضمان الانسجام بين فروع السياسات الاقتصادية كالسياسة النقدية والمالية والضريبية والصناعية والزراعية والتجارية وسياسة القوى العاملة.

ب. العمل بأسلوب التخطيط الشامل المقترن بآليات نظام اقتصاد السوق.

ت. وجود بيئة قانونية نظيفة تساعد في مكافحة المشكلات والظواهر السلبية الخطيرة في الاقتصاد كالفساد الإداري والمالي وغسل الأموال والرشوة والاختلاس والتزوير , فضلاً عن تجريم تلك الأفعال .

ث. اعتماد الشفافية والعدالة بما يخلق منافسة هادفة بين قطاعات الاقتصاد (العام , الخاص , المختلط).

ج. اتخاذ قرارات وإجراءات حكومية تعبر عن إرادة الشعب ومصالحه ومصالح الوطن العليا.

ح. وجود مؤسسات حكومية كفوءة ونظيفة من الفساد الإداري والمالي ممكن مسائلتها ومحاسبتها كي لا تسيء استخدام السلطة , بمعنى إمكانية تغيير الفاسدين ومحاسبتهم وإحالتهم للقضاء .

وتجدر الإشارة إلى أن إمكانات العراق الاقتصادية بخاصة موارده المتاحة قادرة أن تجعل منه معتمداً على الذات في تنمية اقتصاده قبل الاعتماد على الخارج , وهذه كانت تجربة العديد من الدول النامية التي أصبحت دولاً متقدمة اقتصادياً , وهذا يعني إن تدخل المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين ممكن أن يأتي لاحقاً حينما يصبح الوضع الاقتصادي صعب جداً, وذلك لأن هذا التدخل له آثار سلبية على عامة الناس , حيث يعتمد هذا التدخل على الآليات الآتية:

أ. سياسات التشبث الاقتصادي , التي تنفذ خلال الأمد القصير باستخدام إجراء هذا الصندوق الذي يتركز في المجال المالي كخفض النفقات وزيادة الإيرادات وخفض الدعم الحكومي و تجميد الأجور الحقيقية وفرض ضرائب و رسوم جديدة . وفي المجال النقدي تتركز هذه السياسات في رفع أسعار الفائدة الحقيقية و تنمية أسواق

رأس المال وتطوير الأسواق المالية, وتخفيض قيمة العملة المحلية بغية زيادة الصادرات وخفض الواردات. وإن هاتين السياستين من شأنهما أن تؤثر سلبياً على عامة الناس بخاصة ذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة.

ب. سياسة التكيف الهيكلي, التي تنفذ ضمن الأمد الطويل بهدف معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي وتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول . وإن تطبيق هذه السياسات في نهاية الأمر يشكل معاناة شاملة وقاسية للبلد النامي⁽²¹⁾.

ويمكن تلمس المضامين الأساسية لستراتيجية الإصلاح الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية الآتية:

أ. إصلاح الهيكل الاقتصادي بما يحقق التوازن بين قطاعات الاقتصاد , وذلك من خلال تفعيل دور القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية , ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بخاصة الصناعة التحويلية والزراعة وبما يقود إلى بناء اقتصاد (صناعي زراعي) متطور . فالصناعة قطاع أساسي في عملية التنمية , وهو

- الذي ينبغي أن يقود حركة التنمية، والزراعة قطاع قاعدي لهذه التنمية ينبغي أن يسهم فيها، وإن تنمية الزراعة تتم بالتصنيع التحويلي الذي يتضح دوره من خلال الآتي:
- أولاً:** توفير فرص عمل كبيرة للعاطلين عن العمل وبذلك يعالج البطالة ويساهم في مكافحة الفقر.
- ثانياً:** يتعامل مع الأساليب التكنولوجية الحديثة وأساليب الإدارة الحديثة.
- ثالثاً:** يغذي بمخرجاته القطاعات الأخرى بخاصة الزراعة والتجارة .
- رابعاً:** استخدامه لمنتجات القطاع الزراعي يؤدي إلى تطويره .
- خامساً:** يعالج التضخم من خلال توفيره السلع ويقلل من الاعتماد على الاستيراد مما يحد من التضخم المستورد. ولذلك فإن الشروع في إعادة عجلة هذه الصناعة وتطويرها يتم بإعادة تأهيل المشاريع الصناعية القائمة وإقامة مشاريع صناعية جديدة وبما فيها تصنيع النفط الخام و بيعه كمشتقات , وكذلك فروع الصناعة التي توسع الصادرات و تعويض
- الاستيراد و تسد احتياجات السوق المحلي . فضلاً عن ذلك فإن تنمية الزراعة ضرورة للأمن الغذائي بخاصة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والرز, ودعم قطاعات الاقتصاد الأخرى , وتشغيل أعداد كبيرمن العاطلين وهكذا فإن توسيع مساحة الصناعة والزراعة من شأنها أن تجعل الهيكل الاقتصادي متيناً ومتنوعاً ويتخلص من سمة الاقتصاد أحادي الجانب , وفي هذا المجال لابد من تفعيل دور المعادن غير النفطية كالغاز الطبيعي الحر والمصاحب والكبريت والفوسفات والزيثيق الأحمر .
- ب:** إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي , وقطاعات النقل والمواصلات والخزن والموانئ والإسكان.
- ت:** سياسة التركيز على التنمية البشرية وبناء الإنسان بوصفه أداة التنمية وغايتها , وذلك من خلال التأهيل والتدريب بما يجعله قادراً للتعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإدارة الحديثة , وهنا لابد من التركيز على تنمية القيادات الإدارية , فضلاً عن وقف استيراد وتشغيل القوى العاملة الأجنبية وذلك من خلال تعويضهم بأبناء البلاد لمعالجة البطالة والفقر والحفاظ على العملات الأجنبية التي تدفع للأجانب⁽²²⁾. وتجدر الإشارة إلى أن توفير (الصحة والتعليم) شرطان أساسيان للتنمية البشرية وذلك ينعكس ايجابياً على إنتاجية العاملين.
- ث:** سياسة الربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الوطني, لأن لا تنمية جدية ومستقلة بدون قدرة عسكرية قادرة على حمايتها, بخاصة أن العراق يخوض حرباً ضد قوى الإرهاب . وبذلك فإن إعادة تأهيل (التصنيع العسكري) بخاصة في ظل وجود بنيته التحتية , تؤدي إلى توفير عملات أجنبية بدلاً من الإنفاق المتزايد على استيراد السلاح والعتاد والمعدات العسكرية التي يمكن تصنيع جزء منها محلياً, كما يسهم في تشغيل قوى عاملة عاطلة.
- ج:** سياسة الاعتماد على نظام اقتصاد السوق (المنضبط), بمعنى ليس سيادة هذا النظام في الحياة الاقتصادية , لأن هذه السيادة تلائم الدول الرأسمالية التي تتمتع بوفرة الإنتاج وتعمل في ظل منافسة قاتلة , بينما لا يتمتع العراق بهذه الوفرة وإن المنافسة التي تزيح الأضعف لا تخدم عملية التنمية , بل الذي يخدم هذه العملية هو وجود نظام السوق المقترن بالتخطيط الشامل والذي يخلق منافسة هادفة عادلة تؤدي إلى تنشيط مختلف

القطاعات (العام , الخاص , المختلط) , فالتخطيط يجنب المجتمع فوضى المنافسة الحرة المدمرة والأزمات ويفتح المجال أمام معدلات عالية للنمو.

وتجدر الإشارة إلى أن فشل التجارب الاقتصادية التي أخذت بالمركزية الشديدة للاقتصاد لا يبرر عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي خاصة في ظل الظروف غير العادية لأن القطاع العام هو الذي يوفر الأرضية المناسبة للتنمية. ومع ذلك لابد من تنشيط القطاع الخاص وتأدية دوره في التنمية الصناعية والزراعية. ح: إصلاح السياستين النقدية والمالية وإزالة التشوهات فيهما وذلك بإستخدام وسائل السياستين الملائمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة , فضلاً عن إصلاح الجهاز المصرفي والمالي الذي يعاني من فساد كبير . فمعالجة التضخم ممكن أن تتم بزيادة أسعار الفائدة على الودائع , وإصدار سندات حكومية للغرض نفسه ترد بعد انتهاء العمليات الحربية بفترة مناسبة , وإتباع سياسة الادخار الإجباري. ومعالجة العجز في الموازنة العامة ممكن أن يتم بخفض الإنفاق العام (غير الحربي) وبزيادة الإيرادات العامة بإصدار سندات الخزينة بفائدة مرتفعة نسبياً ترد بعد انتهاء العمليات الحربية بفترة مناسبة , وفرض ضرائب على الاستيراد غير الضروري.

خ : إصلاح النظام الضريبي , من خلال تفعيل دور الضرائب بوصفها مصدراً مهماً للإيرادات في تمويل الموازنة العامة , بخاصة وإن هذا النظام يعاني من عوائق عديدة كتهرب المكلفين بدفع الضرائب, وتعقيد إجراءات التحاسب الضريبي, لهذا لابد من إعادة النظر في قوانين الضرائب التي ينبغي أن يسبقها وعياً ضريبياً مجتمعياً. د: سياسة ربط السياحة بالتنمية , بوصف هذا النشاط يمثل مورد كبير للإيرادات , بخاصة بما يمتلكه العراق من إمكانات النشاط السياحي كالسياحة الدينية والسياحة الثقافية (التراثية) , ولذلك لابد من تنمية المرافق السياحية بجعلها جاذبة للسياح.

ذ: سياسة تفعيل دور الاستثمار المحلي , والاستثمار الأجنبي المباشر , بخاصة في فروع الصناعة والزراعة التي تستخدم المواد الأولية المحلية , ويتطلب ذلك توفير البيئة الاستثمارية القانونية والأمنية والاجتماعية . ر: دعم الأسواق المالية لأنها تقوم بدور مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتحويلها إلى القنوات الاستثمارية المحلية, بخاصة في ظل وجود مؤسستين لقطاع رأس المال هما سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية العراقية.

ز: سياسة إستقبال التكنولوجيا الملائمة للبلاد , و تطبيق أساليب الإدارة الحديثة , من شأن ذلك تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة التنمية. س: سياسة مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة وغسل الأموال , وذلك بتفعيل دور القضاء وأجهزة الرقابة وهيئة النزاهة , والتركيز على تجريم أفعال هذا الفساد والغسل, واسترداد الأموال العامة التي نهب.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. اختلفت سياسات الإصلاح الاقتصادي بين الدول على وفق خصائص الواقع الاقتصادي وحجم ونوعية موارده فضلاً عن دور البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) الداعمة أو المعيقة.
2. إن مشكلات الواقع الاقتصادي العراقي تجعل من الإصلاح الاقتصادي طريقاً للتنمية الاقتصادية المستدامة التي لا تقف عند الحياة الاقتصادية فحسب وإنما الاجتماعية والبيئية , وذلك ليس للجيل الحالي فحسب وإنما للأجيال اللاحقة.
3. لا ينحصر تأثير الإصلاح الاقتصادي في الحياة الاقتصادية فحسب , وإنما يمتد ليشمل جوانب الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والعسكرية والبيئية بخاصة في الظروف الراهنة التي تواجه البلاد وأبرزها محاربة (داعش).
4. منذ خمسينات القرن الماضي تحقق للاقتصاد العراقي تطور نسبي في فترات معينة مثلما تحقق إخفاق نسبي في فترات أخرى , وكان التعثر والمشكلات مصاحبة لحركة هذا الاقتصاد بخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي , بسبب السياسات الاقتصادية والبيئة السياسية (الإقليمية والدولية).
5. منذ الاحتلال عام 2003 أصبح الاقتصاد العراقي ذو بنية اقتصادية مدمرة ويعاني من مشكلات خطيرة بخاصة تدهور القطاع الزراعي والصناعة التحويلية , وتعمقت سمة الاقتصاد أحادي الجانب , واتسع حجم المشكلات فيه كالبطالة والفقر وشهدت الموازنة العامة عجزاً كبيراً , واستشرى الفساد الإداري والمالي وغسل الأموال , ويمكن أن يقال فشل برامج التنمية والموازنة العامة في تمكين الاقتصاد وتنويعه.
6. يحتاج نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق إلى اقتران آليات اقتصاد السوق بالتخطيط الشامل , وليس بسيادة نظام السوق الحياة الاقتصادية , وذلك لعدم امتلاك العراق أحد الشروط الأساسية لهذا النظام وهو (وفرة الإنتاج).
7. إن سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج مقدمات أساسية لتنمية الدول بخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر , الذي يتسم بالضعف في العراق بسبب ضعف عوامل جذبه بخاصة العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية, فضلاً عن هروب جزء كبير من رأس المال العراقي نحو الخارج .
8. منذ احتلال (داعش) لمدن وأراضي عراقية وبروز مشكلات خطيرة (اقتصادية واجتماعية وأمنية) , أصبح الإصلاح الاقتصادي ضرورة وطنية وحاجة أساسية لابد منها بخاصة وإن الإنفاق الحربي يتزايد مع استمرار المواجهة العسكرية .
9. يشكل الفساد الإداري والمالي أكبر تحدي يواجه الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية, وهو يساعد في دعم الإرهاب في البلاد.

التوصيات:

1. إعتدال التخطيط الشامل في عملية التنمية على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى المشاريع جنباً إلى جنب مع نظام اقتصاد السوق.
2. بناء نظام اقتصادي قائم على المؤسساتية وبعيد عن القرارات الانفعالية لسلطة الحكومة.
3. الاعتماد على الذات في تنمية الاقتصاد أولاً , بوصفه الطريق الأقل كلفة اقتصادية بخاصة ما يمتلكه العراق من موارد اقتصادية غنية , ومن ثم الاعتماد على الخارج.
4. دعم وتشجيع مراكز البحوث والدراسات العلمية في مجال التنمية الصناعية والزراعية بخاصة في أنشطة الاستثمار والإنتاج والتسويق .
5. تنشيط القطاعين العام والخاص مع إعطاء دور أكبر للقطاع العام بخاصة في القطاعات الاستراتيجية كالصناعات الثقيلة , بخاصة في الظروف الراهنة التي يمر بها العراق, وتشجيع القطاع الخاص ودعمه وتقديم التسهيلات المالية والبنية التحتية.
6. أن تركز سياسة الإصلاح الاقتصادي على الآتي:
 - تفعيل دور القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بخاصة الصناعة التحويلية والزراعة بما يقود إلى اقتصاد (صناعي زراعي) متطور .
 - إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد .
 - التركيز على التنمية البشرية بخاصة تنمية القيادات الإدارية .
 - سياسة الربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الوطني , بخاصة وإن العراق يخوض حرباً ضد قوى الإرهاب.
 - وفي هذا المجال من الضروري إعادة تأهيل (التصنيع العسكري).
 - الاعتماد على مبادئ نظام اقتصاد السوق المقترن بالتخطيط الشامل , وليس سيادة هذا النظام الحياة الاقتصادية.
 - إصلاح السياستين النقدية والمالية بخاصة ما يعانيه القطاع المصرفي والمالي من فساد كبير, واستخدام وسائل هاتين السياستين في معالجة المشكلات الاقتصادية كالتضخم والعجز في الموازنة العامة , وإعادة معالجة سلم الرواتب لموظفي الدولة بما يقلل التفاوت الكبير بين هذه الرواتب ويضمن العدالة .
 - إصلاح النظام الضريبي وتفعيل دور الضرائب بوصفها مصدراً مهماً للإيرادات العامة .
 - ربط السياحة بالتنمية بوصفها مورداً مهماً للعملات الأجنبية للبلاد.
 - تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو المشاريع التي تعتمد على المواد الأولية المحلية بما يوسع قاعدة الصناعة التحويلية , وتشجيع الاستثمار المحلي بخاصة بتوفير المناخ المحلي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لعودة رؤوس الأموال من الخارج.
 - دعم الأسواق المالية لدورها في تعبئة المدخرات الوطنية .
 - سياسة مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة وغسل الأموال , وذلك بتفعيل القضاء وهيئات الرقابة والنزاهة, والتركيز على تجريم أفعال هذا الفساد والغسل واسترداد الأموال العامة التي نهبت.

هوامش البحث:

- (1) أكرم عبد العزيز , الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل , بيت الحكمة , بغداد , 2007 , ص 17
- (2) د. أديب قاسم شندي , الاقتصاد العراقي ... إلى أين ؟ دار المواهب للطباعة , النجف الأشرف , الطبعة الأولى , 2001 , ص 304
- (3) أسامة الغزالي حرب , الإصلاح من الداخل , مجلة السياسة الدولية , العدد (156) , القاهرة , 2004 , ص 7
- (4) د. محمد طاقة وآخرون , الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع عشر , آيار 2008 , ص 24
- (5) د. جمال داود سلمان , جميل حميد أحمد , الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين , مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية , بغداد , العدد (32) , 2003 , ص 10
- (6) مصطفى محمد عبد الله , التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية - الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية , بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط في الجزائر , إصدار مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , الطبعة الأولى , 1999 , ص 31
- (7) سامويلسون , نورد هاوس , علم الاقتصاد , مكتبة ناشرون , بيروت , الطبعة الأولى , 2006 , ص 613
- (8) د. صالح محمود علي , الإصلاح الاقتصادي ضرورة كيف يمكن تحقيقها , مجلة المعارف الجامعة , عدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع للمدة 12-13 آذار 2011 , ص 125
- (9) د. عبد المنعم السيد علي , الاقتصاد العراقي: إلى أين؟ تأملات وتطلعات , مجلة المستقبل العربي , العدد 228 , 1998 , ص 68
- (10) وزارة التخطيط , هيئة التخطيط الاقتصادي , تحليل وتقييم واقع تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام 1983 , دراسة رقم (99) , تشرين الأول 1985 , ص 10
- (11) د. محمد طاقة , د. حسين عجلان , الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , بغداد , العدد (10) , 2005 , ص 3
- (12) د. كاظم كامل الكناني , أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل - نظرة في التحليل الاستراتيجي , دار الدكتور للعلوم , الطبعة الأولى , 2013 , ص 226
- (13) كوثر عباس الربيعي , أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية - أوراق دولية , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , العدد (142) , آذار 2005 , ص 1
- (14) د. فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي - فرص وتحديات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (27) , 2011 , ص 28
- (15) د. جاسم محمد الذهبي , الفساد الإداري في العراق - تكلفته الاقتصادية والاجتماعية , مجلة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد , 2005 , ص 230
- (16) عادل رزق , إدارة الأزمات المالية العالمية - منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق , مجموعة النيل العربية , 2010 , ص 111
- (17) عصام عبد الخضر سعود , إصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة - تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2010 , ص 65
- (18) د. فؤاد مرسي , هذا الانفتاح الاقتصادي , دار الوحدة للطباعة والنشر , بيروت , الطبعة الثانية , 1980 , ص 6

- (19) د. عدنان مناتي , الاستراتيجية الاقتصادية للعراق ما بين اقتصاد التنمية واقتصاد الحرب , مجلة الدفاع الصادرة من جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا , العدد الخامس – السنة الخامسة , 1989 , ص 213
- (20) باكمان . باشي . فابريكانت , كينز برج وستن , اقتصاد الحرب والدفاع , ترجمة سعيد عبود السامرائي , بغداد , دار الشؤون الثقافية العامة , 1988 , ص 11
- (21) د. باسل البستاني , تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي , سلسلة دراسات التنمية البشرية (3) , الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , نيويورك 1996 , ص 14
- (10) (22) د. محمود عبد الفضيل , العرب والتجربة الآسيوية – الدروس المستفادة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , الطبعة الأولى , تشرين الثاني 2000 , ص 131

قائمة المراجع

الكتب:

- (1) أكرم عبد العزيز , الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل , بيت الحكمة , بغداد , 2007
- (2) د. أديب قاسم شندي , الاقتصاد العراقي ... إلى أين ؟ دار المواهب للطباعة , النجف الأشرف , الطبعة الأولى , 2011
- (3) د. باسل البستاني , تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي , سلسلة دراسات التنمية البشرية (3) , الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , نيويورك 1996
- (4) باكمان. باش. فابريكانت, كينز برج وستن , اقتصاد الحرب والدفاع , ترجمة سعيد عبود السامرائي , بغداد , دار الشؤون الثقافية العامة , 1988
- (5) سامويلسن , نورد هاوس , علم الاقتصاد , مكتبة لبنان ناشرون , بيروت , الطبعة الأولى , 2006
- (6) د. فؤاد مرسى , هذا الانفتاح , دار الوحدة للطباعة والنشر , بيروت , الطبعة الثانية , 1980
- (7) عادل رزق , إدارة الأزمات المالية – منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق , مجموعة النيل العربية , 2010
- (8) د. كاظم كامل الكناني , أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل – نظرة في التحليل الاستراتيجي , دار الدكتور للعلوم , الطبعة الأولى , 2013
- (9) د. محمود عبد الفضيل , العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , الطبعة الأولى , تشرين الثاني 2000

الوثائق الرسمية:

- (1) وزارة التخطيط , هيئة التخطيط الاقتصادي , تحليل وتقييم واقع تطور الاقتصاد العراقي لغاية عام 1983 , دراسة رقم (99) , تشرين الأول 1985
- (2) وزارة التخطيط , المعهد القومي للتخطيط , الاقتصاد العراقي – السمات والتطور , آب 1984
- (3) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

الاطروحات الجامعية:

- (1) عصام عبد الخضر سعود , إصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة – تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد , 2010

البحوث:

- (1) أسامة الغزالي حرب , الإصلاح من الداخل , مجلة السياسة الدولية , العدد (156) , القاهرة , 2004
- (2) جمال داود سلمان , جميل حميد أحمد , الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين , مجلة كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية, بغداد , العدد (32) , 2003
- (3) د. جاسم محمد الذهبي , الفساد الإداري في العراق – تكلفته الاقتصادية والاجتماعية , مجلة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد , 2005
- (4) د. صالح محمود علي , الإصلاح الاقتصادي ضرورة كيف يمكن تحقيقها , مجلة المعارف الجامعة , عدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع للمدة 12-13 آذار 2011
- (5) د. عبد المنعم السيد علي , الاقتصاد العراقي : إلى أين ؟ تأملات وتطلعات , مجلة المستقبل العربي , العدد 1998 , 228
- (6) د. عدنان مناتي , الاستراتيجية الاقتصادية للعراق ما بين اقتصاد التنمية واقتصاد الحرب , مجلة الدفاع الصادرة من جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا , العدد الخامس – السنة الخامسة , 1989
- (7) د. فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي – فرص وتحديات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (27) , 2011
- (8) كوثر عباس الربيعي , أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية , أوراق دولية , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , العدد (142) , آذار 2005
- (9) د. محمد طاقة , د. حسين عجلان , الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , بغداد , العدد (10) 2005
- (10) د. محمد طاقة وآخرون , الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني , مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع عشر , أيار 2008

